

S

UN LIBRARY

FEB 20 1992

لأمم المتحدة

UN/ISA COLLECTION

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن

S/23600
18 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ،
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لباكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص الرسالة المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ الموجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية .

وتشير رسالة وزير الخارجية إلى رسالة سابقة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ وموجهة إلى سلفكم الموقر من الأمين العام لوزارة الخارجية ، بحكومة جمهورية باكستان الإسلامية . وتجدر أن طي هذا أيضا نسخة من تلك الرسالة ليسهل الرجوع إليها . وسأكون ممتنا لو تسنى تعميم نص الرسالة المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، الموجهة إلى سعادتكم من وزير الخارجية ، فضلا عن الرسالة المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ الموجهة من الأمين العام لوزارة الخارجية لجمهورية باكستان الإسلامية ، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) جمشيد ك. آ. ماركر
السفير والممثل الدائم

180292

المرفق الاول

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية باكستان

١ - إن الحالة الخطيرة السائدة في كشمير التي تحتلها الهند ، والنتيجة عن تمادي السلطات الهندية في إنكار الحق في تقرير المصير وفي ارتكاب الاعمال الوحشية ، قد دفعت بشعب كشمير إلى حالة من اليأس . ولم يكن قيام جبهة تحرير جامو وكشمير ، وهي إحدى المنظمات التي تكافح من أجل ممارسة شعب جامو وكشمير لحقه في تقرير المصير ، بتوجيه الدعوة إلى الحشود لعبور خط المراقبة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ تعبيرا عن تضامنهم مع أشقائهم الذين يتعرضون حاليا للاضطهاد في كشمير التي تحتلها الهند ، إلا انعكاسا لهذا اليأس . وبذلك القرار ووجهت حكومة باكستان بحالة بالغة المعوكة لاننا نقدم الدعم الادبي والسياسي الكامل إلى الكفاح الذي يخوضه شعب كشمير الاصلي من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير .

٢ - ووفقا لسياسة ضبط النفس التي نتبعها ومراعاة لندائكم ، اتخذت باكستان تدابير صارمة لمنع شعب كشمير من عبور خط المراقبة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وقد كان ذلك قرارا مؤلما للغاية من جانبنا لان كفاح شعب كشمير يمس قلب شعب باكستان . ولا يمكن أن يكون من المتوقع أن تواصل باكستان إلى ما لا نهاية منع تلك المسيرات باستخدام القوة . وينبغي للمجتمع الدولي ، لاسيما الهند ، أن يدرك أن الحل الحقيقي للمشكلة يكمن في السماح لشعب كشمير بأن يقرر مصيره بحرية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

٣ - وقد كنا وجهنا انتباه سلفكم ، في الرسائل الموجهة إليه في أيار/مايو ١٩٩٠ وتشربين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ و أيار/مايو ١٩٩١ ، إلى الاعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الهندية في كشمير التي تحتلها الهند لقمع الكفاح الذي يخوضه شعب كشمير الاصلي من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية حسبما أمرت به قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٤ - ويؤسفني أن أقول إن الحالة في كشمير التي تحتلها الهند قد ازدادت تدهورا . فحكم الارهاب الذي تبتهه القوات الهندية لإخماد صوت شعب كشمير لا يزال مستمرا بوحشية وشراسة متزايدتين . ورغم عمليات التعميم الإعلامي التي فرضتها السلطات الهندية على

الاحداث في كشمير التي تحتلها الهند ، فإن المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان تواصل الإبلاغ عن وجود حملات منظمة تقوم بها القوات الهندية في منطقة الوادي لإخضاع السكان عن طريق الارهاب .

٥ - وترد تقارير يومية عن عمليات القتل والاحراق عمدا والاعتقال التعسفي والتعذيب وهتك أعراض النساء . فقد أفادت التقارير منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ عن وقوع حوادث اغتصاب جماعي للنساء قامت بها القوات الهندية . ولقي ما يزيد على ٦٠٠٠ كشميري حتفهم على يد القوات الهندية . وأصيب عدد أكبر من ذلك بكشمير بجروح أو بعاهات ستبقى طيلة حياتهم . وقد أودع الآلاف من الكشميريين السجون .

٦ - ولقد قوبلت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب كشمير على يدي السلطات الهندية بالانتقاد من قبل عدة منظمات مستقلة معنية بحقوق الإنسان ، مثل منظمة العفو الدولية . بيد أنه لا توجد دلائل على تضاؤل أعمال القمع التي ترتكبها الهند في الإقليم .

٧ - إن الأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الهندية بشكل متواصل في كشمير المحتلة لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ ومرارة عميقة لحكومة باكستان وشعبها . لذلك قامت الأمة الباكستانية بأسرها بالاحتفال بيوم ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ بوصفه يوم التضامن التام مع كفاح شعب كشمير . بيد أن حكومة باكستان تمارس قدرا كبيرا من ضبط النفس تجنباً لتعميد حالات التوتر في المنطقة .

٨ - إن نزاع كشمير لا يزال مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن ، الذي أصدر ولايته مؤداهما أنه يجوز حسم هذا النزاع بإجراء استفتاء حر ومحايد في كشمير برعاية الأمم المتحدة من أجل تمكين شعب كشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير . ومما يؤسف له حقا أن قرارات مجلس الأمن لا تزال غير منغذة وأن شعب كشمير لا يزال محروما من ممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المملوكة له ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، رغم موجة الحرية والديمقراطية التي اكتسحت العالم .

٩ - ويكاد يوجد إجماع تام في أوساط المجتمع الدولي على وجوب أن يكون النظام الدولي الذي يلي نهاية الحرب الباردة قائما على حكم القانون الدولي ، وعلى المساواة واحترام قرارات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان . ومن السخرية أن الهند ، وهي عضو في مجلس الأمن ، الذي أنيطت به المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن

الدوليين ، مذنبه بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المملوكة لشعب كشمير في تجاهل تام للالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ، وهي بذلك تشير تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة .

١٠ - ولقد حاولنا الدخول مع الهند في حوار بناء ومجد من أجل إيجاد تسوية سلمية لنزاع كشمير وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وانطلاقا من روح اتفاق سيملا . بيد أن مما يؤسف له أن هذه الجهود لم تؤت أكلها نظرا لتصلب الهند .

١١ - لذلك فإنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يحيط علما ، بشكل جاد ، بخطورة الحالة في كشمير التي تحتلها الهند وهي حالة ناجمة عن محاولات الهند المستمرة لإراقة دماء شعب كشمير من أجل إخضاعه . كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه نداء إلى الهند من أجل وقف الاعمال الوحشية التي ترتكبها واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المملوكة لابناء كشمير ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير حسبما ألزمت به الهند بموجب قرارات الامم المتحدة .

١٢ - ويحدونا الامل في أن يقوم سعادتكم والامم المتحدة بالتحقيق في الحالة الخطيرة السائدة في كشمير التي تحتلها الهند بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق أو بإنشاء آلية أخرى مناسبة . وأود أن أناشدكم ، باسم حكومة باكستان ، إقناع الهند بالكف عن حالات انتهاك حقوق الإنسان والحرريات الأساسية لشعب كشمير وبإفراح المجال أمام هذا الشعب ليقرر مصيره بحرية وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

محمد صديق خان كانجو

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ وموجهة الى الامين العام من الامين العام لوزارة الخارجية الباكستانية

- ١ - تذكرون أن وزير خارجية باكستان وجه اليكم خطابا ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، استرعى انتباهكم فيه الى الحركة الشعبية من أجل تقرير المصير التي شرع بها شعب ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند والى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الخاصة بالشعب الكشميري التي ترتكبها القوات الهندية في حملتها الرامية الى قمع هذه الحركة بالقوة الوحشية . وأود أن أبلغكم مع الاسف العميق أن الفظائع والجرائم التي ارتكبتها القوات الهندية منذئذ ضد أهالي كشمير من الرجال والنساء والاطفال ازدادت أضعافا مضاعفة وأن معاناة الشعب الكشميري البائس تفوق الوصف .
- ٢ - وتعلمون سيادتكم أن الانتفاضة في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند ترجع الى إنكار الهند لحق الشعب في أرضه لما يربو على أربعة عقود ، ولحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وهو ما التزمت به تجاهه الهند وباكستان والمجتمع الدولي من خلال القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .
- ٣ - وما برحت ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند تعيش في حالة اضطراب شامل لما يزيد عن سنة . ووصلت انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها القوات الهندية في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند الى أبعاد مذهلة . فقد شلت الحياة العادية في كشمير . وانفرط النظام السياسي والاداري فيها . أما الاقتصاد فهو في حالة انهيار وتكاد تكون الادوية والمعونة الطبية معدومتين . وما يشاهده العالم اليوم هو تدمير منتظم للأرواح والممتلكات وللبنية الاجتماعية لشعب الاقليم .
- ٤ - وتنتهج القوات الهندية سياسة الأرض المحروقة في كشمير . فقد أحرقت آلاف المنازل والمتاجر وأزيلت عن بكرة أبيها . ويفرض حظر التجول بشكل منتظم لفتترات طويلة في جميع المراكز الحضرية الرئيسية ، مما أوقع اضطرابا كبيرا في الحياة في الاقليم . ولفترات طويلة ، لا يُسمح للناس حتى بشراء الحاجيات الاساسية للعيش . ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أزهقت أرواح ما يزيد عن ٣ ٥٠٠ شخص من المدنيين الابرياء على يد القوات الهندية المحتلة . وأصيب آلاف الاشخاص بالاذى . وتعرض عدد أكبر للسجن والتعذيب . وفي الايام القليلة الماضية ، وصل المجموع اليومي للقتلى من أبناء الشعب الكشميري الابرياء على يد القوات الهندية أرقاما لم يسبق لها مثيل .

٥ - وبغية اخفاء انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة ، ما فتئت الحكومة الهندية مصرة على عدم السماح للصحفيين الاجانب بزيارة كشمير . كما لم يُسمح لافرقة حقوق الانسان الدولية بدخول الاقليم المحتل . بل مُنعت لجنة الصليب الاحمر الدولية ومنظمة العفو الدولية من الدخول اليه . إلا أن بعض أفرقة حقوق الانسان الهندية تمكنت من زيارة كشمير ، وعادت بأدلة وثائقية عن وقوع فظائع تقشعر لها الابدان .

٦ - وإن أعمال القتل العشوائي ، والاعتقالات التعسفية ، والتعذيب والاعتصام وإحراق الممتلكات عمدا تعتبر من مظاهر الحياة اليومية . وقد منحت الحكومة الهندية قوات الامن الهندية سلطات تعسفية ، ومطلقة وصارمة . ولم تتورع القوات الهندية عن ارتكاب أية جريمة مهما كانت فظيعة ووحشية ولا انسانية . وهناك تقارير تفيد بقيام قوات الامن باختطاف النساء واغتصابهن . وفي إحدى الحملات البهيمية المسعورة التي جرت في ليلة من شباط/فبراير هذا العام ضد إحدى قرى كشمير ، انتهك الجنود الهنود مرات متوالية أعراض عشرات من النسوة . وهذا الاغتصاب الجماعي على طريقة العصابات التي قامت به قوات الامن الهندية ، والذي أنكرته الحكومة الهندية بطريقة مجوجعة ، موثق بما لا يدع مجالا للشك . وقد أدان البرلمان الاوروبي هذه الحادثة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وطلب إجراء تحقيق مستقل بها ، ودعا السلطات الهندية الى الإذعان الى ما تفرضه حقوق الانسان من التزامات .

٧ - ولا يزال المراقبون المستقلون يبدون فزعهم وقلقهم العميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان بإقليمي جامو وكشمير المحتلين من قبل الهند منذ أن كتب اليكم في هذا الشأن وزير الدولة للشؤون الخارجية لباكستان . وقد أشارت هيئة العفو الدولية ، في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٠ وتقريرها الصادر في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، إلى تزايد الأدلة على اغتصاب ومضايقة النساء من قبل القوات الهندية في كشمير المحتلة ، وطلبت إجراء تحقيق في هذه الحوادث .

٨ - وأوردت وزارة خارجية الولايات المتحدة ، في تقريرها عن حالات انتهاك حقوق الإنسان في الهند خلال عام ١٩٩٠ ، حالات عديدة تقوم على الوحشية في كشمير المحتلة ، بما في ذلك التعذيب والاعتقالات السياسية والاعتقالات التعسفية والاعتصام وإحراق القرى .

٩ - وفي "مرصاد آسيا" (Asia Watch) وهي منظمة معنية بحقوق الإنسان يوجد مقرها في واشنطن ، اتهمت الهند ، في تقرير تفصيلي صدر منذ عهد قريب ، بالسماح بانتهاك حقوق الإنسان في كشمير على نحو جسيم ومنظم .

- ١٠ - ووجد رئيس وزراء الهند السابق ، راجيف غاندي ، انه لا محيص من الاعتراف ، في يوم ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، بوقوع حالات انتهاك لحقوق الإنسان في كشمير . واتهم القوات الهندية ب "الجنون" .
- ١١ - ونتيجة لهذا القمع الهندي ، وهو قمع لم يسبق له مثيل من حيث وحشيته وعنفه ، ارغم آلاف الكشميريين على الفرار إلى آذاد كشمير وجاءوا معهم بقصص مؤلمة عن القمع والملاحقة والتعذيب وأعمال الحرق وما يرتكب من جرائم لا رحمة فيها تتمثل في قتل الابرياء من قبل أفراد قوات الهند العسكرية وشبه العسكرية .
- ١٢ - وعلى الرغم من وزع أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من أفراد قوات الهند العسكرية وشبه العسكرية في كشمير ، فإن الانتفاضة الشعبية المحلية لا تزال تزداد زخماً ، مما يعكس تصميم أبناء كشمير على ممارسة حقهم في تقرير المصير بحرية .
- ١٣ - إن الواجب يقضي بعدم السماح لأعمال القمع التي ترتكبها الهند في كشمير بالاستمرار دون تحد في عالم يمضي بخطى سريعة نحو المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية وكرامته . إن على المجتمع الدولي ان يمارس ضغطاً أدبيا وسياسيا على الهند كي تكف عن استخدام القوة ولكي تسمح لشعب هذا الإقليم بالممارسة الحرة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يبدي اهتمامه من الأفعال الوحشية التي ترتكب في كشمير ، وأن يحمل الهند المسؤولية عن أعمال القتل الجماعي التي ترتكبها في حق شعب كشمير ، وهي أعمال أوشكت على اتخاذ أبعاد جريمة إبادة الاجناس . كما ينبغي على الهند أن تسمح بالتدفق غير المعاق للمساعدة الدولية الإنسانية والفوشية الموجهة إلى شعب كشمير وأن تتيح لهيئات حقوق الإنسان الدولية حرية الوصول إلى وادي كشمير .
- ١٤ - وإن حكومة باكستان يحدوها أمل صادق في أن تستخدم سعادتك ما لكم من نفوذ فخم من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية لشعب كشمير ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه بإجراء استفتاء حر ومحايد بإشراف الأمم المتحدة وفقاً لقراراتها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ونحن نتوقع كذلك أن تقوم سعادتك والأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق الفوري في النمط الخطير والمستمر لانتهاك حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند وذلك بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى كشمير التي تحتلها الهند أو بآية آلية مناسبة أخرى .

م . اكرام زاكي
الامين العام